

Distr.: General
17 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٣ (د) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: السلع الأساسية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أزاناو تاديس أبريها (إثيوبيا)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية للبند ٨٣ (د) (انظر A/59/481، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (د) في الجلستين ٣١ و ٤٠، المعقودتين في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويرد في المحضرين الموجزين المتصلين بالموضوع (A/C.2/59/SR.31 و 40) سرد لما جرى خلال نظر اللجنة في البند الفرعي المذكور.

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.2/59/L.26 و A/C.2/59/L.26/Rev.1

٢ - في الجلسة ٣١ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل قطر، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون "السلع الأساسية" (A/C.2/59/L.26)، وهذا نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قرارها ٢٠٤/٥٨، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذه الكامل،

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في خمسة أجزاء، تحت الرمز A/59/481 و Add.1-4.

”وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

”وإذ تشير كذلك إلى توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،

”وإذ تشير إلى خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،

”وإذ تشير أيضا إلى برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، وتحيط علما بالتقرير المتعلق بأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٤،

”وإذ تحيط علما بالتطورات الناشئة في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، لا سيما فيما يتعلق بتجارة المواد الزراعية،

”وإذ تحيط علما أيضا بتوافق آراء سان باولو، المعتمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولا سيما الفقرة ١٠٠ والجزء باء من المرفق،

”وإذ تحيط علما كذلك بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الحادية الخمسين،

”وإذ تسلم بأن أسعار السلع الأساسية عنصر من العناصر الهامة بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعتمد على السلع الأساسية في الحفاظ على قدرتها على تحمل عبء الديون في الأجل الطويل،

”وإذ تشير إلى الأهداف المحددة في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وبالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات، التي تعيد تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر،

”١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، بما في ذلك استمرار اتجاه الأسعار الحقيقية لكثير من السلع الأساسية نحو الانخفاض؛

”٢ - تسلم بأن كثيرا من البلدان النامية يعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الأساسي لعائدات التصدير وفرص العمل وإدراج

الدخل وللمدخرات المحلية، وبوصفها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في تلك البلدان؛

٣ - **تؤكد مجدداً** أهمية بلوغ الحد الأقصى للمساهمة التي يقدمها قطاع السلع الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، مع مواصلة جهود التنويع في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يعالج مسألة فقدان القدرة على المنافسة والاتجاهات السلبية المتصلة بإنتاج وتجارة السلع الأساسية، وأن ينفذ التدابير اللازمة لتحسين سبل العيش والأمن الغذائي في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

٥ - **تعترف** بأن التغيرات الهيكلية التي طرأت على الأسواق الدولية للسلع الأساسية، ولا سيما تزايد تركيز التجارة والتوزيع، تفرض تحديات جديدة على صغار المزارعين ومنتجي السلع الأساسية ومصدرها في البلدان النامية؛

٦ - **تعترف أيضاً** بأن البلدان المتقدمة النمو تمثل ثلثي مستوردي السلع الأساسية غير الوقودية في العالم، وتؤكد في هذا الصدد الدور البالغ الأهمية المنوط بالبلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بتهيئة ظروف في الأسواق الدولية تكون مواتية للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

٧ - **تشجع** المنظمات الدولية المناسبة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وغيرهما، على تعزيز الجهود التي تبذلها من أجل استحداث وتشغيل آليات لإدارة المخاطر المتعلقة بالسلع الأساسية، بغية التصدي للمشاكل المتعلقة بهذه السلع في البلدان النامية؛

٨ - **تلاحظ** أن ضعف القدرات المؤسسية والفنية في كثير من البلدان يحد من طاقاتها في مجال العرض ومن قدرتها على التكيف، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية أن تتيح لهذه البلدان الموارد الخارجية اللازمة والدعم المطلوب لبناء القدرات والمؤسسات، بغية تعزيز تطور قطاعات السلع الأساسية لديها؛

٩ - **تعرب عن قلقها** بشأن الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج التنويع العملية، التي لها أهمية بالغة بالنسبة للتنمية المستدامة، ولتهيئة سبل النفاذ إلى الأسواق أمام السلع الأساسية لتلك البلدان؛

١٠ - **تلاحظ مع القلق** الانخفاض الذي طرأ على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للزراعة، وتحت أوساط المانحين على تعزيز المساعدة التي تقدمها لهذا القطاع، كما تحت البلدان والمنظمات المانحة على زيادة ما تقدمه من دعم مالي وتقني للأنشطة الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بالسلع الأساسية، ولا سيما احتياجات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية والمشاكل التي تواجهها؛

١١ - **تعترف** بأن مقتضيات السوق يمكن أن تفرض تحديات هائلة على منتجي ومصدري السلع الأساسية من البلدان النامية، ولا سيما صغار المزارعين، وتحت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتمكين هؤلاء المنتجين من النفاذ إلى سلاسل العرض العالمية، وعلى تنفيذ التدابير الكفيلة بتيسير مشاركتهم بصورة فعالة في هذه السلاسل، وتهيب بالقطاع الخاص أن يعزز الشراكات التي تساهم في مشاركة صغار المنتجين بصورة فعالة في سلاسل الإمداد؛

١٢ - **تشجع** البلدان النامية على أن تضع ضمن استراتيجياتها وبرامجها الإنمائية الوطنية سياسات معينة للسلع الأساسية من شأنها أن تهيئ بيئة توفر حوافز للمنتجين الريفيين وصغار المزارعين، وتشجع البلدان والمنظمات المانحة على توفير الدعم اللازم؛

١٣ - **تشدد** على أهمية مواصلة تنويع قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية والنهوض بقدرته على المنافسة، وتشجع في هذا الصدد البلدان والمنظمات المانحة على توفير الدعم اللازم؛

١٤ - **تعرب عن أسفها** لأن الأهداف التي كانت متوخاة أصلاً لخطط الحد من حالات العجز في الحاصلات ما زالت بعيدة المنال، وتحت البلدان والمنظمات المانحة على تقديم الدعم لوضع خطط عملية للتمويل التعويضي تكون مواتية للأسواق؛

١٥ - **تكرر تأكيد** أهمية الدور الذي يؤديه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في معالجة القضايا المتعلقة بالسلع الأساسية على نحو شامل وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وأحكام توافق آراء سان باولو، وتدعو في هذا الصدد البلدان المتقدمة النمو إلى توفير موارد إضافية للمؤتمر كي يضطلع بهذه الأنشطة؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بإعداد إطار عمل شامل لأجل

تنمية قطاع السلع الأساسية، وتشجع هذه المنظمات على المساهمة في تنفيذ إطار العمل هذا؛

”١٧ - **تلاحظ مع القلق** أن الأسعار الحقيقية للكثير من السلع الأساسية ما زالت جد منخفضة بشكل لم تشهده في تاريخها، وتطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يتقصى السبل اللازمة لمعالجة هذه المشكلة، وللتعامل بإجراءات دولية ووطنية مع حالات استمرار الإفراط في العرض؛

”١٨ - **تحث** أصحاب المصلحة الذين أعربوا عن اهتمامهم بالمشاركة في فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية التي شكلت في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وغيرهم من الأطراف المعنية، على المساهمة ماليا وفنيا في تصريف أعمال فرقة العمل على نحو فعال، وتشجع البلدان والمنظمات الأخرى المانحة على المشاركة؛

”١٩ - **تطلب** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم توصيات بشأن إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية، يركز فيها على تنمية قدرات القطاع الخاص، وتعزيز مؤسسات السوق، وإنشاء رابطات قوية لمنتجات السلع الأساسية، مع إسناد دور مناسب للمنتجين، بمن فيهم النساء وصغار المزارعين، وإنشاء البنى التحتية الأساسية، وحفز الاستثمارات؛

”٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، مع إطلاعها على الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية؛

”٢١ - **تقرر** أن تدرج ضمن جدول الأعمال المؤقت لدورها الحادية والستين البند الفرعي المعنون ’السلع الأساسية‘ ضمن البند المعنون ’المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي‘“.

٣ - وفي الجلسة ٤٠ المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح عنوانه ”السلع الأساسية“ (A/C.2/59/L.26/Rev.1)، قدمته قطر باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أجرى ممثل غيانا، بوصفه ميسرا، تنقيحا شفويا لنص مشروع القرار A/C.2/59/L.26/Rev.1.

- ٥ - وطلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إجراء تصويت مسجل على الفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار A/C.2/59/L.26/Rev.1.
- ٦ - وأدلى ببيانات ممثلو كل من قطر (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وبنن، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسودان.
- ٧ - وأدلى ممثل هولندا ببيان (باسم الاتحاد الأوروبي) تعليلاً للتصويت.
- ٨ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة الفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار بـ ١٥٠ صوتاً مقابل صوت واحد، مع امتناع اثنين عن التصويت. وكان التصويت على النحو التالي:
- المؤيدون^(١):

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا والجبل الأسود، الصومال، الصين، عمان، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كينيا، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

(١) بين وفد المملكة العربية السعودية لاحقاً أنه لو كان حاضراً لصوت مؤيداً.

الشمالية، منغوليا، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)،
ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند،
هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

إسرائيل وكندا.

٩ - وأدلى ممثل اليابان ببيان تعليلا للتصويت عقب التصويت.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/59/L.26/Rev.1. مجملته
دون تصويت (انظر الفقرة ١١).

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

١١ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٦/٥٧ المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ و ٢٠٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذها بالكامل،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(١)،

وإذ تحيط علما بتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢)،

وإذ تحيط علما أيضا بخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٣)،

وإذ تحيط علما كذلك ببرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠^(٤) لصالح أقل البلدان نموا، وبالتقرير المتعلق بأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٤^(٥)،

وإذ تشير إلى برنامج عمل الدوحة^(٦) الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وإذ ترحب بالقرار الذي اعتمده في هذا السياق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤،

وإذ تحيط علما بتوافق آراء سان باولو الذي اعتمدته الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولا سيما الفقرات المتعلقة بالسلع الأساسية^(٧)،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.04.II.D.27.

(٦) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٧) TD/412، الجزء الثاني.

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الحادية والخمسين^(٨)،

وإذ تسلّم بأن أسعار السلع الأساسية تُعتبر عنصرا مهما للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعتمد على السلع الأساسية في تأمين قدرتها على تحمّل الديون في الأجل الطويل،

وإذ تحيط علما بالأهداف المحددة في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية^(٩) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات^(١٠)، التي تعيد تأكيد التعهد بالقضاء على الجوع والفقر،

وإذ تسلّم بأن التغيرات الهيكلية في أسواق السلع الأساسية الدولية، ولا سيما زيادة التركيز في التجارة والتوزيع، تشكل تحديات جديدة لصغار المزارعين ومنتجي السلع الأساسية ومصدرها في البلدان النامية،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الصعوبات التي تواجه البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج التنوع القابلة للبقاء، التي تُعتبر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتأمين فرص نفاذ سلعها الأساسية إلى الأسواق،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية^(١١)، بما في ذلك الحقيقة القائلة بأنه رغم تحسّن أسعار بعض السلع الأساسية ظلت الأسعار الحقيقية لسلع أخرى تتجه نحو الانخفاض؛

٢ - تسلّم بأن كثيرا من البلدان النامية يعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية بوصفها المصدر الأساسي لعائدات التصدير وفرص العمل وإدراج الدخل والمدخرات المحلية، وبوصفها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛

(٨) A/59/15 (Part V). للاطلاع على النص النهائي، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٥.

(٩) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١٠) المرجع نفسه، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

(١١) A/59/304.

٣ - **تعيد تأكيد** أهمية بلوغ الحد الأقصى للمساهمة التي يقدمها قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، مع مواصلة جهود التنويع في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

٤ - **تؤكد** الحاجة إلى قيام البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية الأولية ببذل جهود لمواصلة تشجيع إيجاد سياسة محلية وبيئة مؤسسية تشجعان على تنويع وتحرير قطاعي التجارة والتصدير وتعزيزان القدرة على المنافسة؛

٥ - **تؤكد من جديد** أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تنميته الاجتماعية والاقتصادية، وتسلم بأن البيئة المواتية الفعالة على الصعيدين الوطني والدولي تشمل، في جملة أمور، إطارا سليما للاقتصاد الكلي؛ وأسواقا تنافسية، وتعريفا واضحا لحقوق الملكية، وبيئة استثمارية جذابة، وإدارة جيدة، وانعدام الفساد، وسياسات تنظيمية محكمة تحمي الصالح العام وتولد الثقة العامة في عمليات السوق؛

٦ - **تشجع** البلدان النامية على أن تقوم، بدعم لازم من البلدان المانحة والمجتمع الدولي، بصياغة سياسات محددة للسلع الأساسية من أجل المساهمة في تيسير توسيع التجارة، وتقليل أوجه الضعف، وتحسين سبل كسب العيش والأمن الغذائي، من خلال ما يلي:

(أ) **تهيئة** بيئة مواتية تشجع مشاركة المنتجين الريفيين وصغار المزارعين؛

(ب) **مواصلة** التنويع في قطاع السلع الأساسية وتعزيز قدرته على المنافسة في البلدان النامية التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية؛

(ج) **زيادة** تطوير التكنولوجيا، وتحسين ما يتصل بالمعلومات من نظم ومؤسسات وموارد بشرية؛

٧ - **تلاحظ** أن ضعف القدرات المؤسسية والتقنية في كثير من البلدان يحد من طاقاتها في مجال العرض وقدرتها على التكيف، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية لمعالجة فقدان قدرتها على المنافسة والاتجاهات السلبية في إنتاج وتجارة السلع الأساسية، ولاتخاذ التدابير اللازمة لتحسين سبل كسب العيش والأمن الغذائي في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية دعما لتخطيط وتنفيذ استراتيجيات سلسلة السلع الأساسية، وترحب بالمبادرات المتخذة في هذا الصدد؛

٨ - **تؤكد** أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل دعم الزراعة والتنمية الريفية، وتدعو البلدان النامية إلى إعطاء أولوية للزراعة والتنمية الريفية في استراتيجياتها وبرامجها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتدعو في هذا

الصدد البلدان المتقدمة النمو ومجتمع المانحين إلى زيادة المساعدة المقدمة إلى هذين القطاعين في البلدان النامية، بتقديم الدعم المالي والتقني للأنشطة الرامية إلى معالجة قضايا السلع الأساسية، ولا سيما احتياجات ومشاكل البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية؛

٩ - ترحب بالقرار الذي اتخذته أعضاء منظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وتشدد على أهمية تكميل برنامج عمل الدوحة^(٦) بالنجاح؛

١٠ - تكرر تأكيد أهمية توسيع التجارة والاستثمار في السلع الأساسية بين بلدان الجنوب؛

١١ - تشير إلى إمكانات التكامل والتعاون الإقليميين لتحسين فعالية القطاعات التقليدية للسلع الأساسية ودعم جهود التنويع؛

١٢ - تهيب بالبلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد بتوفير فرص نفاذ جميع منتجات البلدان الأقل نمواً إلى الأسواق دون إخضاعها للرسوم أو الحصص الجمركية أن تفعل ذلك، وتشجع البلدان النامية التي بمقدورها المساهمة في تحسين فرص نفاذ أقل البلدان نمواً الأسواق على أن تفعل ذلك؛

١٣ - تسلّم بأن البلدان المتقدمة النمو تحظى بثلاثي واردات العالم من السلع الأساسية غير الوقودية، وتعرب عن الحاجة الماسة لاعتماد سياسات وتدابير دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية، عن طريق آليات كفوة شفافة لتشكيل الأسعار، تشمل بورصات السلع الأساسية، وعن طريق استخدام أدوات مجدية فعالة لإدارة مخاطر أسعار السلع الأساسية؛

١٤ - تسلّم أيضاً بأن متطلبات الأسواق يمكن أن تشكل تحديات هائلة بالنسبة للبلدان النامية المنتجة والمصدرة للسلع الأساسية، ولا سيما لصغار المزارعين فيها، وتحث البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على اتخاذ الخطوات الملائمة لتمكين هؤلاء المنتجين من الانضمام إلى سلاسل العرض العالمية وتيسير مشاركتهم الفعالة في سلاسل العرض، وتدعو القطاع الخاص إلى تعزيز الشراكات التي تيسر مشاركة صغار المنتجين بفعالية في سلاسل العرض؛

١٥ - تشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة على أن تعمل، ضمن ولايات كل منها، على تعزيز جهودها لتيسير الاستفادة من الأدوات القائمة على أساس السوق، مشفوعة بالرقابة الحصيفة من أجل إدارة مخاطر السلع الأساسية التي تنجم عن

تقلبات الأسعار والكوارث الطبيعية، وذلك عملاً على معالجة مشاكل السلع الأساسية في البلدان النامية؛

١٦ - **تأسف** لأن مشاريع التخفيف من عجز الحاصل لم تحقق الأهداف المتوخاة منها أصلاً، وتحث الحكومات وتدعو المنظمات المالية الدولية كي تواصل تقييم فعاليتها، بما في ذلك الجوانب التشغيلية لنظم التعويض التمويلي عن العجز في حصائل التصدير ومدى تلاؤمها مع احتياجات المستعملين، وتشدد في هذا الصدد على أهمية تمكين منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية من تأمين أنفسهم ضد المخاطر، بما في ذلك ضد الكوارث الطبيعية؛

١٧ - **تكرر تأكيد** أهمية دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في معالجة قضايا السلع الأساسية بطريقة شاملة وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وأحكام توافق آراء سان باولو^(٧)، وفي هذا الصدد تدعو الشركاء الإنمائيين إلى تقديم الموارد اللازمة لتمكين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من الاضطلاع بهذه الأنشطة؛

١٨ - **تلاحظ مع القلق** أن الأسعار الحقيقية لبعض السلع الأساسية لا تزال تنحدر نحو الانخفاض، وتطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن تقوموا، كل ضمن ولايته، باستكشاف السبل الملائمة لمعالجة هذه المشكلة وتحديد أفضل الممارسات لمعالجة حالات استمرار الإفراط في العرض؛

١٩ - **تهيب** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل عمله، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المهتمين، بما فيهم البلدان والمنظمات المانحة، من أجل التشغيل الفعال لفرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية التي دشنت في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتدعو الأطراف المهتمة إلى تقديم الدعم المالي الطوعي من أجل تشغيلها بفعالية؛

٢٠ - **تؤكد** الحاجة إلى تعزيز الصندوق المشترك للسلع الأساسية وتشجعه على أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية (المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والهيئات ذات الصلة الأخرى، بمواصلة تعزيز الأنشطة التي يشملها حسابه الثاني في البلدان النامية بمفهومه الخاص بسلسلة العرض القائم على تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق وتحسين موثوقية العرض، وتعزيز التنوع والقيمة المضافة، وتحسين التنافسية في مجال السلع الأساسية، وتعزيز سلسلة الأسواق، وتحسين هياكل الأسواق، وتوسيع قاعدة التصدير، وتأمين المشاركة الفعالة من قبل أصحاب المصلحة كافة؛

٢١ - تدعو جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والصندوق المشترك للسلع الأساسية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، كل ضمن ولايته، والمانحين الآخرين إلى تكثيف دعمهم لتمويل تنويع السلع الأساسية، بالتركيز على تنمية قدرة القطاع الخاص وتعزيز المؤسسات السوقية وتكوين رابطات قوية لمنتجات السلع الأساسية، وإسناد الدور الملائم للمنتجين، بمن فيهم النساء وصغار المزارعين، وإنشاء هياكل أساسية رئيسية، وحفز الاستثمار؛

٢٢ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وعن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية؛

٢٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند الفرعي المعنون "السلع الأساسية" في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي".